

استثمارات

أسبوعية اقتصادية متنوعة

الأثنين : 23 سبتمبر 2024

لا اله الا الله محمد رسول الله

WWW.ESTEMARAT.COM

أسسها / محمد شمس الدين - سنة 2016

94

نحقق ونحلم
اليوم الوطني السعودي 94



“

اليوم الوطني (94)
لمملكة الازدهار والرفاه
المملكة العربية السعودية





اليوم الوطني (٩٤) لمملكة الازدهار والرفاه المملكة العربية السعودية

عدد خاص من مجلة استثمارات الإماراتية

تولى زمام المملكة من القادة والملوك ليأتي التحول الأكبر برؤية ومعية وفلسفة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك / سلمان بن عبد العزيز آل سعود ((حفظه الله تعالى ورعاها))، وليكون التحول الهائل في مسيرة التنمية بالمملكة من خلال وبفكرة

تحتفل كل الدول العربية بيوم الشقيقة الغالية على كل القلوب المملكة العربية السعودية، بذكرى توحيد البلاد عام 1932م بقيادة الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود ((رحمه الله تعالى وطيب ثراه)) لتستمر مسيرة الإنجاز بلا توقف طيلة عهود من

اليوم الأثنين الموافق 23 سبتمبر 2024 تحتفل المملكة العربية السعودية الشقيقة بيومها الوطني 94 لتعلو وتزدهر الإنجازات تلو الإنجازات بعد مرور 94 عاماً بفضل الله تعالى ثم بفضل رؤية من وضع الاساس شامخاً لمملكة العزم والازدهار نعم اليوم



مدير الإعلانات والتسويق

عبد الرحمن سلام
marketing@estesmarat.com
00971-52-9320204

مدير المحتوى الرقمي

نسليم الجربتلي

التصوير

معروف علي

لاستقبال المواد التحريرية

info@estesmarat.com

الناشر

مجموعة تلال الدولية للنشر والإعلام

منطقة أبوظبي الحرة للإعلام - بنابة

رقم 5 الطابق الثالث - مكتب 301

الطريق الشرقي الدائري

00971-52-9320204

Telalinternational@yahoo.com

رئيس التحرير والناشر

محمد شمس الدين

M.chairman@estesmarat.com

المشرف العام:

أميرة بلاطة

هيئة التحرير

مي عابد

رباب سعيد

التصميم والأخراج الفني

أكرم الرامح

ekramydesigns@gmail.com



www.estesmarat.com

استثمارات

مجلة لقيادة الأعمال تصدر عن
مجموعة تلال الدولية للنشر والإعلام

تحذير:
جميع حقوق النشر محفوظة لشركة
تلال الدولية للنشر والإعلام
بموجب القوانين الصادرة والمنظمة
للإعلام في
دولة الإمارات العربية المتحدة

((اليوم 94)) أبرز قطاعات الاستثمار في المملكة العربية السعودية



يسلط اليوم الوطني السعودي 94 الضوء على التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها المملكة في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل رؤيتها التنموية الشاملة لعام 2030. حيث تركز الرؤية على تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق فرص استثمارية واعدة في مجموعة متنوعة من القطاعات. وفيما يلي أبرز هذه القطاعات:

الصادرات الصناعية إلى 557 مليار ريال بحلول عام 2030. وتسعى المملكة لزيادة قيمة الصادرات الصناعية إلى 892 مليار ريال بحلول عام 2035. وتهدف المملكة إلى زيادة عدد المصانع حتى 36 ألف مصنع بحلول عام 2035.

تمكين القطاع الخاص وزيادة المحتوى المحلي للقطاع الصناعي مما يعزز من مكانة المملكة كقوة اقتصادية إقليمياً وعالمياً. بلغ إجمالي عدد المصانع في السعودية 11,549 مصنعاً. كما وصلت قيمة استثمارات المصانع في السعودية إلى 1.541 تريليون ريال. وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة رفع قيمة

القطاع الصناعي
في ضوء احتفالات اليوم الوطني السعودي 94، تجدر الإشارة إلى إطلاق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الاستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تهدف إلى توطيد الصناعة في البلاد وزيادة قيمة الصادرات، بما ينسجم مع رؤية 2030. حيث تسعى الاستراتيجية إلى

ومثابرة وعزيمة لا تليين لولي العهد الأمين / الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود. عبر رؤية المملكة للعام 2030، والتي أتت بفضل الله تعالى وبفضل الجهود المخلصة لولي العهد أكلها سراعاً ولتبهر المملكة العالم بأسره. واستهدفت الرؤية تحسين بيئة الأعمال ودعم القطاعات الواعدة كالصناعة والسياحة والترفيه والتعدين وتقنية

أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ((2030))

تعزيز الاقتصاد الكلي ليرتقي من المركز 19 إلى أحد المراكز الـ 15 الأولى عالمياً.

خفض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%.

رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%

زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 20% إلى 35%

تحسين ترتيب مؤشر الخدمات اللوجستية من المرتبة 45 إلى المرتبة 25 عالمياً و1 إقليمياً.

زيادة قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى أكثر من 7 تريليونات ريال.

رفع قيمة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من الناتج المحلي غير النفطي.

الارتقاء بمؤشر التنافسية العالمي من المركز 25 إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى.

زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار ريال إلى تريليون ريال سنوياً.

رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 3.8% إلى 5.7% من الناتج المحلي.

تحسين ترتيب مؤشر الحكومات الإلكترونية من المركز 36 إلى أحد المراكز الـ 5 الأولى.

زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 40% إلى 65%



ارتفاعاً في أعداد الطلاب، حيث بلغ عددهم 393,732 طالباً في عام 2020م، ليرتفع بعد ذلك إلى 423,033 طالباً في عام 2023م. كما بلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية في المملكة 3,183,491 طالباً خلال عام 2023م. ووصل عدد طلاب المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية إلى 1,416,697 طالباً في عام 2020م، في حين ارتفع العدد بعد ذلك ليصل إلى 1,540,092 في عام 2023م. فيما تجاوز عدد طلاب المرحلة الثانوية مقارنة بـ 1,329,128 طالباً في عام 2020.

التنمية الشاملة وبناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة. من خلال الاستثمار المتواصل في تطوير المناهج التعليمية والبنية التحتية للمدارس والجامعات، تسعى المملكة إلى رفع مستوى جودة التعليم وتحقيق التميز الأكاديمي. كما تركز الجهود على تعزيز البحث العلمي والابتكار، بهدف تمكين الشباب السعودي من مواجهة التحديات المستقبلية والمساهمة الفعالة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية 2030. شهدت مرحلة رياض الأطفال في المملكة

نسمة حاجز الـ 24 سريراً. وسجل عدد الأطباء البشريين في المملكة 113,300 طبيبياً بشرياً. وتخطى عدد أطباء الأسنان في المملكة 25,970 طبيبياً. وبلغ إجمالي طاقم التمريض والقابلات 218,107 ممرضاً وقابلة. كما ارتفع عدد الصيادلة ليصل إلى 36,810 صيدلياً. كما وصلت الميزانية المخصصة للصحة إلى 9.4% من إجمالي الميزانية الحكومية في عام 2023م.

القطاع التعليمي

يشكل القطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية لتحقيق

ريال سعودي في عام 2023. وازداد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية من 70,215 مليون ريال سعودي في عام 2015 إلى 120,488 مليون ريال سعودي في عام 2023. كما حقق قطاع الخدمات الحكومية نمواً من 475,067 مليون ريال سعودي في عام 2015 إلى 628,533 مليون ريال سعودي في عام 2023.

القطاع الزراعي

في اليوم الوطني السعودي 94، يتجلى القطاع الزراعي كأحد الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية. يلعب هذا القطاع دوراً حيوياً في دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال الاستراتيجية الوطنية الطموحة التي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية. ومن بين هذه الأهداف: استدامة الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتطوير نظم التسويق والخدمات الزراعية، وتنمية المناطق الريفية عبر اعتماد ممارسات زراعية مستدامة. كما تولى الاستراتيجية اهتماماً كبيراً بالحفاظ على صحة النباتات والحيوانات، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، بالإضافة إلى بناء قدرات العاملين فيه لضمان استمرار النمو والتطور المستدام. كما بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة في المملكة العربية السعودية حوالي 534,496 هكتار. كما

يعد القطاع الخدمي في المملكة العربية السعودية أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني؛ حيث يشهد نمواً متزايداً مدفوعاً بالتحويلات والتنموية التي تشهدها البلاد. وينقسم هذا القطاع إلى خمسة أنشطة رئيسية تشمل: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، وخدمات الحكومية. ومع احتفالات اليوم الوطني السعودي 94، تبرز أهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز جودة الحياة، وتطوير الخدمات المقدمة للمجتمع، بما يساهم في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة. وفيما يلي أهم المؤشرات لأنشطة القطاع الخدمي الخمسة: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من 283,406 مليون ريال سعودي في عام 2015 إلى 386,497 مليون ريال سعودي في عام 2023. وشهد قطاع النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات نمواً من 155,581 مليون ريال سعودي في عام 2015 إلى 199,257 مليون ريال سعودي في عام 2023. كما نما الناتج المحلي الإجمالي لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من 309,983 مليون ريال سعودي في عام 2015 إلى 461,657 مليون



السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 ما بين 4% إلى 4.4%. وتهدف المملكة إلى رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بحلول عام 2030. كما وصل عدد العاملين في القطاع السياحي بالمملكة إلى 879,815 فردًا خلال عام 2023.

السياحية، وتعزيز دور القطاع في رفد الاقتصاد الوطني، وهو ما يفتح آفاقاً واسعة للمستثمرين والمساهمين في هذا القطاع الواعد. فقد جذبت المملكة العربية السعودية أكثر من 100 مليون سائح في عام 2023، منهم 77 مليون سائح من داخل المملكة و27 مليون سائح من خارجها. وتسعى المملكة إلى تحقيق مستهدف سنوي يبلغ 150 مليون سائح بحلول عام 2030، بحيث يقدر عدد السياح الداخليين بـ 80 مليون، والخارجيين بـ 70 مليون. تراوحت مساهمة القطاع

قطاع السياحة والترفيه

يُعد قطاع السياحة والترفيه في المملكة العربية السعودية أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي والتنوع الوطني، حيث شهد نمواً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة بفضل الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات الضخمة التي تهدف إلى تعزيز مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية. بفضل رؤية 2030، تسعى المملكة إلى تحقيق أهداف طموحة تتضمن رفع أعداد زوّار أراضيها، وتوسعة البنية التحتية